

## المبادئ التربوية ودورها في رسم السياسات التعليمية في ليبيا

د. جمعة سليمان الحجاج  
كلية التربية بالزاوية - جامعة الزاوية

### مقدمة:

إن أي مجتمع يسعى دائما لتطوير نفسه نحو التقدم والرفق في شتى المجالات وبخاصة مجال التعليم والتربية الذي من خلاله يمكن إصلاح المنظومة التعليمية ومن ثم إصلاح المجتمع بالكامل، وبناء حياة جديدة تستند على التفكير العلمي والإبداع والتألق في نشر العلم والمعرفة في ربوع وطننا الحبيب ولأهمية حقل التربية والتعليم وما لحقه من غبن وتدمير نكاد نقول إنه متعمد وممنهج في النظام السابق لغرض أهداف سياسية معينة، وشلت حركة هذا الحقل كان لزاماً علينا نحن المتخصصين في هذا المجال، ونحن نستشق نسيم الحرية ولأول مرة علينا أن نبحث في تطوير منظومة التعليم في ليبيا التي تتعدى المفاهيم التقليدية وتسعى لخلق المواطن النموذجي الذي ينعم بآفاق المستقبل المشرق. نقدم أهم المبادئ التربوية ودورها في رسم السياسات التعليمية في ليبيا. نأمل أن يكون له قبول سياسي وتربوي يحقق أهداف مجتمعنا الصاعد.

أهم المفاهيم الأساسية التي لها علاقة بالموضوع:

أولاً- مفهوم السياسة التربوية

ثانياً- الأسباب الداعية لإصلاح النظام التربوي في ليبيا:

ثالثاً- أهم المبادئ التربوية التي يجب الأخذ بها لإصلاح النظام التربوي

في ليبيا.

أولاً- مفهوم السياسة التربوية: تشكل المرحلة الأولى التي تحدد فيها الاختيارات الرئيسة للسياسات التربوية في أي مجتمع. إن سياسة الدولة تصاغ على الورق باسم جميع المواطنين في المجتمع ومن جهات مسئولة أو مفوضة وقد يشارك الأهالي في صياغة المضمون السياسي للنظام التربوي (خاصة إذا كانوا على درجة من الوعي الاجتماعي والثقافي)، بمعنى أنه لا بد أن نعلم أنه ما من سياسة تربوية إلا وهي تعبر عن سياسة الدولة والمجتمع ومن ثم تعبر عن تقاليدها وقيمتها وتصورها للمستقبل فالسياسة بالدرجة الأولى تعدّ وظيفة مرتبطة أشد الارتباط بالسيادة الوطنية، لذا فإن تحديد السياسة التربوية لا يحصل إلا بعد التفكير والتقليب في وجوه الرأي من ذوي الاختصاص وواضعي القرار السياسي الذي تنطلق منه السياسة التربوية، ومن ثم تحتاج إلى تخطيط لمجموع الأهداف العامة والخاصة التي يراد تحقيقها. أن السياسة التربوية لا تنحصر في رسم بعض المبادئ التوجيهية العامة، بل لا بد من أن تشتمل على مجموعة من الأهداف الخاصة المترابطة فيما بينها ترابطاً قوياً، ومن بينها الأهداف ذات الطابع الروحي والفلسفي والثقافي ما يقدم فكرة واضحة عن مفهوم الإنسان مع تحديد الأهداف السياسية المتماشية مع الاختيارات الوطنية الكبرى، الأمر يتطلب أن تكون السياسة مرتكزة على العديد من الآليات.

**أهم الآليات التي يجب أن تركز عليها السياسة التربوية:**

التأكد من أن السياسة التربوية للنظام التربوي المحددة تتماشى مع الأهداف العامة للدولة والمجتمع.

الارتكاز على جانب إيديولوجي في التفكير وفي السياسة والاقتصاد. أن يكون هناك انسجام بين السياسة التربوية والأهداف العامة لبقية القطاعات الأخرى.

يجب أن تتماشى مع المبادئ والتوجيهات العامة للمجتمع من الناحية الأيديولوجية والفلسفية حتى تتحقق الأهداف.

أن تشتمل على مجموع الأهداف الخاصة المرتبطة فيما بينها ارتباطاً قوياً ومن أهم الأهداف التي ترتبط بها السياسة التعليمية:  
أ- أهداف ذات طابع روحي ديني (إيديولوجي).  
ب- أهداف ذات طابع فلسفي.  
ج- أهداف ذات طابع ثقافي (1).

كل هذه الأهداف تقدم فكرة واضحة عن مفهوم الإنسان الذي ترسم له السياسات التالية:

**سياسة تحدد الأهداف السياسية المتماشية مع اختيارات المجتمع:**

سياسة تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تتضافر مع بعضها لأجل تحقيق الغاية المنشودة للنظام التربوي طبقاً لفلسفة المجتمع في الحياة ومتطلبات التنمية.

سياسة تحديد الأهداف التربوية التي تعد الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف الأخرى المرسومة في سياسة الدولة لأجل التنمية والتطور. علماً بأن تحديد الأهداف المحصورة في نطاق النظام التربوي تتطلب أن تنطلق وتعبّر عن الاتجاهات السائدة في المؤسسات التربوية وفي مراحل التعليم المختلفة التي

يتكون منها السلم التعليمي في المجتمع. وإجمالاً فرسم السياسة التربوية يجب أن تركز على العديد من المبادئ التربوية المعاصرة بحيث يتم تحديد الأهداف التربوية من القائمين على رسم السياسة التربوية وإدراجها في قائمة تساعد على صياغة الفلسفة التي يجب أن تنطلق منها تلك السياسة وعلى ضوءها يتم تصنيفها بحسب الأسبقية في التنفيذ وفي شكل مخطط متماسك للدولة يسمى بالسياسة التربوية.

ثانياً- الأسباب الداعية لإصلاح النظام التربوي أو السياسات التربوية في ليبيا:

الرغبة في معالجة بعض العيوب ومدارك النقص الملحوظة في تنفيذ برامج التربية والتعليم في ليبيا.

الملاحظة ميسورة وواضحة لكل من له خبرة بقضايا التربية والتعليم في ليبيا ومن له دراية بمتطلبات العصر.

النظام التربوي في ليبيا يعاني من تدني في مخرجات التعليم بحسب حاجة سوق العمل، زيادة علي ذلك فغن الاكتشافات العلمية ونتائج البحوث العلمية التي لها علاقة باكتشاف طرائق ووسائل جديدة ترفع من مستوي التربية والتعليم، جديدة بأن تكون ضمن برامج الإصلاح في النظام أو السياسة التربوية والتعليمية في ليبيا.

قد تتعدد قوائم الإصلاح التربوي في ليبيا إذا تعمقنا فيما يجب ان يكون عليه نظام التربية والتعليم بما يحقق توظيف الإمكانيات المادية والبشرية غير المحدودة لأجل التعديل أو الإصلاح.

وقد تظهر أنواع الإصلاحات التربوية والتعليمية للدواعي التالية:  
ربط التعليم بحقائق البلاد وباحتياجات المجتمع والمطامح الفردية.  
إسناد المهام للمؤسسات التعليمية في تكوين الكوادر الفنية والأطر التقنية.  
إقامة روابط مهنية بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي بحسب التخصص.

تحويل الأنظمة التعليمية لأجل التغلب على المشكلات المستعصية في المجتمع والسعي نحو الانفراج من الأزمات الحادة التي يمر بها النظام التعليمي في ليبيا (تتعلق بالطرائق التدريسية أو تطوير المناهج التعليمية).  
جهود القضاء على أسباب التسرب المدرسي ومساعدة الفاشلين في توجيههم للدراسة بحسب قدراتهم وإمكاناتهم.  
تتمية عناصر العمل التربوي من حيث مكونات المحتوى والفهم والمواقف والقابليات (أي مراعاة الجوانب العاطفية والمزاجية الخاصة بالمتعلمين).  
العناية باللغات والتربية البدنية وبالقيم الأخلاقية في التعليم.  
النظر في برامج وأساليبه التقويم والقياس.  
إدخال التقنيات في تنفيذ المناهج والمقررات الدراسية.  
تحسين مستوى المصادر التعليمية (مكتبات إلكترونية - كتب ومصادر متعددة). اهتمام خاص باللغات التي لها علاقة بالعلوم (عربي، إنجليزي).  
تشجيع الأنشطة التي تهدف إلى تربية العقل والجسم، والاهتمام بالفئات الخاصة وتعليم الكبار.

كل هذه الموضوعات الإصلاحية للنظام التربوي والتعليمي قد تكون مراراً وتكراراً موضوعات للتفكير والدراسة والمناقشة على الصعيد الوطني يجب التأكيد والتركيز عليها في الإصلاح والتجديد.

مطالب إصلاح النظام التربوي في ليبيا: إن النقد الحاد الموجه إلي سياسات التعليم في ليبيا وإعادة النظر فيها بشكل عام لا يرجعان فقط إلى التيارات الاقتصادية والضغوط السياسية . بل أن توجهات هذه العقود الأخيرة التي عاني فيها الشعب الليبي إلى منهج القولية المتعمد من النظام السابق. لذا فإن السياق الجديد للنقاش حول التعليم يتطلب إعادة ترتيب الأوراق والمناهج بما يحقق حاجات وفئات المجتمع من منافع التعليم وتحسين السياسات التربوية سواء فيما يتعلق بضبط الأولويات ام التحديد الفعلي لمحتوى التعليم، وما يحتاجه سوق العمل، وما يجب أن تكون عليه مخرجاته التي تحقق حاجات المجتمع الي التطور والتقدم في هذا العصر. إن إصلاح النظم التربوية داخل أي مجتمع من أجل النهوض بالتربية يحتاج إلى الانتباه إلى النقاط التالية:

إصدار التشريعات اللازمة والبحث عن الحلول البديلة التي سوف تقوم عليها العملية التعليمية أو النظام الجديد للتربية مع وضع التدابير الجذرية المادية والبشرية لأجل الإصلاح والتغيير.

تهيئة الجو المناسب للإصلاح والتغيير وبيدأ الإصلاح بالجزء حتى يسير التغيير بصورة حيوية وجدية وهذا يتطلب اشراك ذوى الخبرة وتشجيعهم

على التعديل أو التغيير أو التطوير للمناهج التعليمية والطرائق والوسائل التدريسية.

الأخذ بأسلوب التجربة في الإصلاح، وذلك لأن هناك العديد من القضايا التربوية مغلقة لم يصل إليها البحث العلمي سواء في علم النفس كان أم في العلوم التربوية، لذا فإن الإصلاح منحصر في التجريب والتعديل باستمرار. المشاركة من القاعدة في الإصلاح، وهذا يتطلب التركيز على التنسيق بين القمة في الدولة والقاعدة في مؤسسات المجتمع لأجل المشاركة الجادة لذوى الخبرة وتطبيق التعليمات الواردة من الإدارة العامة. ومن أجل هذا يتطلب من المسؤولين على التربية في المجتمع أن يعملوا من أجل توفير الوسائل التعليمية والتقنيات التي تدعم حركة الإصلاح والإبداع في النظم التربوية والسياسات التعليمية. وحتى يكون الإصلاح إيجابياً يتطلب ضرورة تحفيز ذوى الخبرة في الإصلاح، وإشراكهم في الرأي، لأن رجال التربية لا يعارضون الإصلاحات بقدر ما يعارضون الطرائق التي تنفذ بها الإصلاح<sup>(2)</sup>.

**ثانياً- أهم المبادئ التربوية التي يجب الأخذ بها في تنفيذ سياسة التعليم:**  
المبادئ التربوية تشير إلى نمط من الأفكار الفلسفية التي تسعى السياسة التربوية التي توظفها لتحقيق نتائج معينة، وهنا نشير إلى أن المبادئ التربوية ليس المقصود منها هو الانتقال بالمبادئ السياسية الي الصعيد العملي فحسب، بل الزيادة في التوضيح، بحيث تصبح حقيقة ملموسة تقدم لرجال التخطيط العناصر التي يمكن الاعتماد عليها لانجاز الأهداف السياسية. والمبادئ بهذا

الاعتبار، إنما هي الحلقة الوسطى التي يتم عند حدها شرح السياسة من جهة، وتحديد منهج التخطيط من جهة ثانية. بهذا فإن مفهوم المبادئ التربوية: هو وضع الإجراءات التنفيذية التي يمكن اتباعها في تنفيذ السياسة التربوية بحسب المكان والزمان<sup>(3)</sup>.

وقبل الدخول في تحديد أهم المبادئ التربوية التي يجب أن تأخذ بها السياسة التربوية يتطلب أن ننطلق من ثلاثة منطلقات رئيسية عامة:  
الأول: تنظيم العناصر التي تحتاج إلى إعادة نظر في نسق متماسك.  
الثاني: أخذ المصادقة في اتخاذ القرار بعين الاعتبار في مجرى الوقائع.  
الثالث: العزم على معالجة المشكلات الناجمة عن تلك المصادقة لأجل التحكم فيها.

المبادئ العامة في تنفيذ السياسة التربوية: يؤخذ في الاعتبار اتباع المبادئ العامة في تنفيذ السياسة التربوية وهي:  
مبدأ الشمول: وهو الانطباق على جميع أشكال التربية ومستوياتها.  
مبدأ التكامل: في تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

مبدأ المواكبة: أي أن تكون مسايرة من حيث السرعة في الإنجاز لتطور الاختيارات السياسية.

الشروط التي يجب أن تتوفر في المبادئ العامة: حتى تقوم المبادئ بوظيفتها الثابتة وهي السير بالسياسة التربوية في طريق النجاح لابد أن تتوفر فيها الشروط التالية:



أن تصاغ الأهداف التربوية صياغة مضبوطة ضبطاً دقيقاً: بحيث تتوفر فيها شروط التقنية حيث تقوم علي اساس المبادئ التربوية المحددة سلفاً حتى ننجح في تنفيذها على أسس علمية صحيحة.

أن تكون مرنة: تأخذ في اعتبارها التطوير والإبداع والتجديد، لأن المعطيات الأساسية قابلة للتغير في مراحل التنفيذ. حيث أن تطور التربية مرتبط ارتباطاً قوياً بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى درجة أن هناك توافقاً بين الإمكانيات والمطامح.

ضرورة وجود طرائق حسابية لصياغة الاختيارات السياسية بناء على تلك المبادئ التي نؤمن بها في تنفيذ السياسة التربوية بلغة حسابية، مع توفير جميع الشروط اللازمة عند وقت العمل، بمعنى توفير طرائق ووسائل لازمة لضمان نجاح التخطيط في السياسة التربوية مع مراعاة الواقع الاجتماعي الذي يتحكم في العادة في التنفيذ والأخذ بأسباب التقويم والاستمرار في تحسين وسائل التقويم المستمر<sup>(4)</sup>.

أما تحديد المبادئ التربوية: أجمع التربويون على أن الهدف النهائي من تنفيذ السياسة التربوية هو مدى انطلاقها من مبادئ تربوية معاصرة تعمل على تحقيق الأهداف التالية:

صياغة الاختيارات السياسية في مجموعة من الإجراءات التنفيذية.  
تحديد ما يجب عمله على هيئة خطط مستقبلية يلتزم بها النظام التربوي، وفي كل الأحوال فإن المبادئ التربوية دائماً تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحديد الأهداف المنشودة.

تحديد التمويل المالي المخصص لهذا الغرض.

تحديد معايير الحكم التقييمي.

تحديد تصور احتمالات الطوارئ (خطط بديلة).

إن تحقيقنا للغايات السابقة يؤدي بالتالي إلى تحقيق الأهداف المنشودة للسياسة التربوية في الدولة أو المجتمع، وفي هذا يتطلب مراعاة العوامل التي لم تكن في الحسبان، مثل عامل الطاقات البشرية، وعامل الإمكانيات المادية وعامل الزمن في التنفيذ<sup>(5)</sup>.

نخلص إلي أن تحديد المبادئ التربوية دائما تعنى الانتقال بالسياسية إلى الصعيد العملي، بحيث تكون أكثر وضوحاً وتباتاً وتصبح عملية وحقيقة ملموسة على أرض الواقع. وتقدم لأجل التخطيط للعناصر التي يمكن الاعتماد عليها لأجل تحقيق الأهداف السياسية، وبهذا تصبح المبادئ هي الحلقة الوسطى التي يتم عن طريقها شرح السياسة من جهة وتحديد منهج التخطيط من جهة ثانية.

**خصائص المبادئ التربوية في تنفيذ السياسة التربوية:** إن خصائص المبادئ التربوية يمكن حصرها في النقاط التالية:

تؤمن بالتوسع الكمي: الذي يعبر عنه بالتوسع الخطي وبالنضج الذي كان عليه من دون أي تغيير في الكيف. كانت السياسات التربوية في منتصف القرن الماضي تركز على المعدودات من التلاميذ، والأجهزة المدرسية وهذه الطريقة لا تتماشى مع مقتضيات العصر، خاصة إذا تعذر اليوم توفير كل

الوسائل التي يمكن بها وضع التقديرات الكمية سلفاً لمجابهة التطورات المتوقعة في ميدان التربية.

كانت الأنظمة القديمة تأخذ بعين الاعتبار البرمجة بحسب ما يتوقعه المسؤولون من إقبال على الدرس بحسب الإمكانيات واستقبال عدد التلاميذ وتوفير الإمكانيات لهم من مدرسين، وأدوات وكتب ومباني وتجهيزات. وكذلك كانت الأحداث تحدد تبعاً للتقديرات الموضوعية في كل من هذه المجالات.

إن خاصية التوسع الخطي لا تقوم اليوم على أسس صحيحة، نظراً لما أسفرت عليه من تحقيق نتائج غير ايجابية، لذا يتطلب التفكير في تعديل السياسات التربوية والانتقال من التقدير الكمي إلى التقدير الكيفي ومن التقليد والنسج على منوال الماضي إلى البحث عن حلول مبتكرة، ومن الاقتصار على طريقة واحدة إلى ابتداء طرائق متعددة متنوعة بحسب الحالات المتقلبة، بمعنى إعادة النظر في كيفية معالجة المشاكل التربوية<sup>(6)</sup>.

ما هي الجوانب التي يجب مراعاتها عند تحديد المبادئ التربوية؟

عند تحديد المبادئ التربوية يتطلب:

يتطلب مراعاة الأهداف الخاصة بالمجتمع والنظر إلى ما سيؤول إليه من

حيث البنية ومن حيث البيئة المحلية.

يتطلب رسم صورة للإنسان النموذجي المراد تكوينه.

يتطلب الارتباط بالتراث الثقافي وبأنماط المعيشة وبالفلسفة السائدة

بالأهداف والعقائد.

يتطلب التنبؤ بالجانب الكمي والكيفي: التوفيق بين التنبؤ بمستقبل التعلم كما وكيفاً من أجل الحصول على صورة واضحة عن المستقبل الممكن أو المحتمل أو المنشود.

يتطلب تحديد الأهداف السابقة واللاحقة: ضرورة التأكد من أن الأهداف المنجزة في ميدان التربية هي بالذات الأهداف التي خطط لها، وحددت من قبل حتى يتسنى تحديد أهداف جديدة التي بدورها تتأثر بالأهداف الأخرى في ميادين الحياة (الزراعية، والصناعية، ثم الخدمات الاجتماعية والصحية... الخ).

يتطلب مراعاة التقارب: إن البحث عن إستراتيجيات جديدة لتعليم غير مسابرة للخطط القديمة يجب أن يقوم على دراسة احتياجات المجتمع ومصالح الفرد والمجتمع، أي معرفة الأهداف التربوية التي حددتها الدولة والسياسة من أجل النهوض بها سواء على مستوى قطاع التعليم أم القطاعات الأخرى المتقاربة التي لها علاقة بالتشغيل والإنتاج الصناعي والزراعي.

يتطلب مراعاة الظروف الأخرى التي تساعد على تحقيق الظروف التي يعيشها الإنسان في المجتمع وما يطمح إليه الإنسان لأجل المستقبل مع الأخذ بأسباب التقدم والتطور في التقنيات والوسائل ومستوى الحياة ومشاريع التنمية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

يتطلب تحديد الأهداف التربوية بشكل متكامل: إن تحديد الأهداف التربوية المتكاملة والمرتبطة والمصنفة بطرائق علمية ومعدلة تعديلاً يتلاءم مع البيئة المحلية وخصائص المجتمع وفئاته العمرية مهم في تحقيق الأهداف التربوية.

يتطلب تحديد احتياجات الفرد والمجتمع: إن معرفة احتياجات الفرد والمجتمع هي المرجعية الوحيدة التي تمكننا من تحديد المناهج الدراسية والطرائق التدريسية وتراعى فيها تنوع الطرائق تبعاً لظروف البيئة وتحافظ على الأصالة التي يتميز بها الوسط الاجتماعي وخاصة فيما يتصل بالقيم الحضارية التي يعتر بها كل مجتمع من المجتمعات التي تتم فيها وضع المبادئ الخاصة بالسياسة التربوية.

يتطلب مراعاة الشمول: أى النظرة الشاملة للنظم التربوية التي عن طريقها تنفذ السياسات التربوية بحيث يكون الشمول يمتد خارج نطاق المؤسسات التربوية ويتجاوز حدود إطار المدرسة والجامعة، بحيث تمتد إلى بقية المؤسسات الأخرى في المجتمع ولا يقتصر على قطاع التعليم، بل يتطلب الاستعانة بمختلف القطاعات المتفاعلة في المجتمع<sup>(7)</sup>.

المشاركة في تحديد المبادئ التربوية: إذا أردنا النجاح في تنفيذ السياسة التربوية يتطلب من صناع القرار أن يشاركوا ويتيحوا الفرصة لذوي الاختصاص في تحديد المبادئ وإدراجها في تنفيذ السياسة التربوية والعمل على الأخذ باتجاهين مهمين هما:  
الأول: الأخذ بأسلوب الإصلاح الداخلي والتعديل المستمر للنظام التربوي الحالي.

الثاني: البحث عن أشكال جديدة، وحلول بديلة، وتوفير إمكانيات جديدة وملائمة بما يحقق التعديل والتغيير في النظام التربوي، علماً بأن المشاركة تتميز بالخصائص التالية:

الخصائص الوطنية والتوجهات والأهداف الفلسفية التي يسعى المجتمع الليبي إلى تحقيقها.

إن ما يعزز مصير المجتمع ويأخذ بأسباب التقدم في الأمة، هو البحث عن مبادئ تربوية تساعد على تحقيق الأهداف والخصائص الوطنية للمجتمع أو الدولة.

هذا يعني ألا ننسى الخصائص الثقافية والاجتماعية والمهنية والدينية مع الأخذ بأسباب اللغات التي تقدم العلم والمعرفة في تنفيذ السياسات التربوية. لتحقيق ذلك يتطلب من الدولة والمجتمع اتباع تنفيذ ما يلي:

تحقيق اللامركزية في تنفيذ السياسة التربوية، علي أن تكون وطنية في جوهرها ومتنوعة وموسومة بالسيادة الوطنية وطموحات المجتمع لأجل التطوير والتغيير.

الاقتداء بالدول الأخرى التي سبقتنا في تطور السياسات التربوية، والاستفادة من تجارب الشعوب ومن التراث التربوي المشترك مع عدم المساس بالسيادة الوطنية.

إشراك كل من له علاقة بالنظام التربوي في المجتمع من مربين وخبراء ورجال الإدارة والمال، وهذا ينطبق على السياسات الإصلاحية أو السياسات التجديدية<sup>(8)</sup>.

المبادئ التي يجب الأخذ بها في تنفيذ السياسة التربوية: يمكن حصر هذه المبادئ في المبادئ التالية:

أولاً- تطبيق مبدأ إتاحة الفرص واستخدام تقنيات جديدة: إن إتاحة التعليم لكل الناس مدى الحياة، ونشر مفهوم التربية المستمرة في هذا المجتمع، وجعلها فكرة رئيسة في السياسات التربوية في مجتمعات الحاضر. إن تعديل البنيات التربوية القديمة كي تصبح متلائمة مع التقنيات الجديدة أمر لا يكفي وحده، بل لابد كذلك من إعداد المعلمين والأساتذة، ولابد من توفير الإمكانيات المالية والبنية التحتية اللازمة<sup>(9)</sup>.

ثانياً- الأخذ بمبدأ التعليم الموزع: إن الأخذ بمبدأ التعليم الموزع يهدف إلى جعل التعليم موزعاً في كل زمان ومكان بحسب خصائص المجتمع الذي تريد فيه الإصلاح والتغيير والتجديد. وهذا يحتاج من الدولة إلى توزيع المؤسسات التعليمية بما يحقق الكم والكيف في الإصلاح التربوي في المجتمع، مع اختيار أنواع التعليم بحسب الحاجة والطلب والطموح الفردي حتى يصبح التعليم متاحاً للمجتمع بأتم معنى الكلمة.

الإجراءات التنفيذية لتنفيذ المبادئ السابقة: يتطلب ذلك اتخاذ العديد من

الإجراءات التنفيذية للقيام بتنفيذ هذه المبادئ التي تؤكد على ما يلي:

ضرورة وجود حلقة التعليم الأولى التي تبدأ برياض الأطفال في المجتمع ونشر هذه المؤسسات كما وكيفا، وتهيئة التربية للطفولة بحسب الظروف والإمكانات لنمو الطفل جسدياً وعقلياً ونفسياً.

تعدد جوانب التعليم الأساسي، وبعث الرغبة في التعليم بحيث يستفيد من هذا التعليم كل الفئات الموجودة في المجتمع من الطفولة إلى الكبر.

جعل التربية مسؤولية فردية تحيي في الإنسان حرية التفكير والإبداع والحكم النقد والإينماء وتحمل المسؤولية الوطنية والمدنية والمساهمة في الإبداع في المجتمع.

جعل التعليم الأساسي والجامعي لأجل إعداد الإنسان للمشاركة في أنشطة الحياة وبعث الأمل الذي لا يتوقف، وفتح فروع العلم التقني والمهني بصورة مدرسية أو غير مدرسية.

تصحيح الانخراط في التعليم العالي وجعله ممكناً في كل أعمار الإنسان بحيث تكون طرائق التدريس فيه تهدف إلى التحسين والتنمية لإمكانات الإنسان العقلية ، وجعل التعليم العالي متوفراً في حياة الإنسان عرضياً بحسب الاحتياجات المؤقتة والدائمة للإنسان .

الإصلاح القائم على مبادئ التعليم التقني : حتى نؤكد مبدأ التعليم التقني في حياة الإنسان يتطلب أن نأخذ بأسباب الإصلاح على أساس ثلاثة مبادئ رئيسة مهمة وهي:

ارتباط التعليم ألمعلوماتي التقني بالاتجاهات والتطورات المتوقعة في المجتمع.

الاستعانة بمختلف الوسائل لتلبية طلبات المجتمع من المعارف بما في ذلك البرامج التقليدية والبرامج المبتكرة مع استخدام تقنيات المعلومات الحديثة في التنفيذ.

اعتبار التعليم التقني جزءاً لا يتجزأ من نشاط الإنسان في هذه الحياة مهما كان نوع ذلك النشاط.



العالم الآن يتحول من نظام يقوم على الأمر إلى نظام يقوم على المعرفة. **ثالثاً-** مبدأ التنوع في المؤسسات التربوية: يتم إتاحة الفرصة للإنسان أن يتلقى التربية، ويكتسب المعرفة بوسائل ومؤسسات متعددة لأجل التعلم واكتساب المعرفة، وهذا يحتاج من الدولة والجهات الخاصة المشاركة في نشر التعليم ومضاعفة المؤسسات من حيث العدد ومن حيث نوع الخدمات التربوية وكيفيةها التي يجب أن تقدم في المجتمع. وبهذا يمكن الطلاب من اختيار الطرائق التي تؤدي إلى العلم والمعرفة بكامل الحرية ومن دون قيود، مع عدم الانفصال نهائياً عن سلك التعلم<sup>(10)</sup>، وقد ينجح هذا المبدأ إذا قام بتنفيذ الإجراءات التالية:

توفير التسهيلات اللازمة والأنشطة التي ترغب الإنسان في التربية والتعلم.

جعل أنظمة التربية متنوعة فمنها المغلق ومنها المفتوح الذي يتيح فرص التعلم. لأن النظام المغلق يثير روح المنافسة ويعتمد على وجود معايير تقرر من يسمح ومن لا يسمح له بالدراسة ومن ثم تحديد معايير معينة ونسبة قبول معينة ودرجات معينة.

إتاحة فرص التعليم المفتوح الذي ينتج عنه اختيار أنواع المعلومات والقرارات والمطالعات التي يحتاج إليها الإنسان لظروف حياته، ويظهر هذا النوع في التعليم الذاتي، والتعليم المستمر، والتعلم عن بعد، والتعليم غير النظامي، وتعليم المجتمع، وتعلم الكبار، ومحو الأمية، كذلك يظهر في برامج التنمية الريفية والأندية والتعاونيات والمنظمات السياسية والثقافية... الخ.

رابعاً- مبدأ التعليم بالوسائل المتعددة: إن الأخذ بمبدأ إتاحة الفرصة للإنسان كي يتلقى التربية ويكتسب المعرفة بوسائل متعددة، يتطلب الأخذ بمبدأ تمكين الطالب من اختيار الطرائق المؤدية إلى العلم والمعرفة بكامل الحرية وهو ما يجعل النظام المعمول به أكثر مرونة، بحيث يشمل كل أشكال التعليم بالوسائل الخاصة واستخدام الوسائل الحديثة، واستبدال الوسائل والطرائق متى شاء لأن المهم هو التعلم.

هذا يتطلب تنويع التعليم بحسب مقتضيات البيئة وحاجات الأفراد، وأن طرائق التعليم وسرعتها يمكن تعديلها بما يناسب الأفراد وتنظم برامج التعليم الذاتي بما يكفل استخدام القدرات الشخصية، ومن ثم يتم التصنيف بحسب الاهتمامات الحقيقية للأفراد في التعلم.

وحتى يتم تحقيق هذا المبدأ في التربية المستمرة يطلب التقيد بالاعتبارات التالية:

قبول أي شخص يريد متابعة الدراسة من 16-60 سنة، ووضع البرامج الخاصة لكل فرد، بحيث تتلاءم مع احتياجاته واهتماماته الخاصة. توفير وسائل التعلم المختلفة من مصادر ووسائل تقنية حديثة (الانترنت و CD والأشرطة والاتصالات الشخصية).

ترك الحرية للطالب في تنظيم الوقت والانضمام إلى الدراسة بحسب الظروف.

توفير المراكز المفتوحة في الجامعات؛ لأجل المتابعة والبحث وإجراء التواصل بين الطالب والمرشدين للعملية التعليمية.

توفير الجامعات الخاصة والأهلية الحرة وغيرها من المؤسسات المشابهة والمفتوحة للجمهور<sup>(11)</sup>.

**خامساً-** مبدأ التنقل في مسارات التعليم: الأخذ بمبدأ فتح المجال للتنقل والاختيار في مسارات التعليم إذ أن النظام التربوي الشامل المفتوح للجميع يسهل تنقل المتعلمين أفقياً وعمودياً ويضاعف مجالات الاختيار أمامهم.

إن حرية الاختيار لم تتح للفرد إذا لم تمكنه من إمكانية انتهاج الطرائق الموصلة إلى أهدافه من غير أن تعوقه المعايير الموضوعية سلفاً، فالمعيار الوحيد الذي يجب الأخذ به هو قدراته ومطامحه، والترقي لا يفيد شيئاً إذا لم تتوفر للطالب مجالات متعددة يختار منها ما يلائمه<sup>(12)</sup>.

**الخلاصة:** إن الحواجز المصطنعة البائدة لا تزال تفصل بين مختلف أنواع التعليم ومراحله ومستوياته، والتعليم النظامي وغير النظامي وهذا الفصل ينبغي أن يزول وأن نعمل من أجل إدخال التربية المتناوبة أو المرحلية، وأن يكون ذلك بصورة تدريجية حتى يستفيد منه كل فئات المجتمع.

ويقترح في ذلك الإجراءات التالية:

منح شهادة التعليم لأغلب من ينهي الحلقة.

قبول حملة شهادة الأساسية للدخول في مسابقات الجامعة.

التوجيه إلى التعليم التقني والمهني.

الدخول في مسابقات الجامعة لأجل الالتحاق بالتعليم العالي.

**سادساً:** الأخذ بمبدأ التربية قبل الدخول إلى المدرسة : (تعليم رياض

الأطفال)

إن تربية الأطفال في الفترة السابقة لدخولهم إلى المدرسة تعد شرطاً أساسياً لنجاح كل سياسة تربوية أو تعليمية. إن علم النفس الفيزيولوجي يؤكد أن مرحلة الطفولة بالنسبة إلى نمو الشخصية تفتح القابليات للتعلم. وإن إهمال هذه المرحلة من الجرائم التي ترتكب في حق الطفل ورعايته وقد يرجع بطبيعة الحال إلى جهل النظام السابق وعدم فهم واضعي القرارات السياسية.

إن الاهتمام بتربية الطفل في المرحلة السابقة للدخول إلى المدرسة ينبغي أن يكون في إعداد الأهداف الكبرى، ومن المبادئ التربوية السائدة في العالم ومن الأمثلة في العالم: فمثلاً في الصين يسلم إلى دور الحضانة ورياض الأطفال من سن 2-7 سنوات وليوم كامل في الأسبوع، وهذه الدورة مرتبطة إما بالمدرسة الابتدائية أو مرحلة التعليم الأساسي أو بالمصنع أو بالمؤسسة أو الجمعيات التعاونية، وهذا يتطلب نشر سياسة إنشاء رياض في كل المؤسسات الموجودة في المجتمع بحسب التخصص.

في العالم الآن أكثر من 10 ملايين طفل يترددون على دور الحضانة ورياض الأطفال، ومؤسسات تربية الطفل مفتوحة على مدار السنة والهدف منها هو تربية الطفل جسماً وعقلياً وأخلاقياً وجمالياً بصورة منسجمة.

هذا النوع من التربية مستمدة من مبادئ التربية التي تركز على الخبرة وفي السنغال وجدت دور حضانة لأطفال الفلاحين والعمال والموظفين تستقبل الأطفال على مدار السنة الدراسية من 3-7 سنوات، وتقوم هذه

المؤسسة بتقديم وجبات غذائية ووقاية صحية يشارك فيها كل الأهالي في تقديم الخدمات التربوية بحسب التخصص<sup>(13)</sup>.

**سابعاً:** الأخذ بمبدأ التعليم الإلزامي لمرحلة التعليم الأساسي: إن نشر التعليم الأساسي بمختلف الطرائق وتبعاً للاحتياجات والإمكانات بما يكفل حق التعلم لكل إنسان من المهد إلى اللحد وبحيث يكون كاملاً - أو جزئياً، أو قد يكون للأطفال والشباب من الذين حرّموا من التعليم مثل الأمهات ومتابعة محو الأمية لكل الناس في كل المؤسسات الإنتاجية والمؤسسات الخدمية في المجتمع. بحيث يوفر ظروف مدرسية أكثر انسجاماً مع حاجات المتعلمين ويمنح فرص تعليمية نوعية تضمن لهم النمو السليم، والتكوين المتوازن، ويجنبهم عوامل الفشل. فتح برامج تعليمية للمراهقين الذين تسربوا من التعليم في مختلف مراحلهم (أي حل مشكلة التسرب). مضاعفة قدرة الأقسام والمدارس على استيعاب التلاميذ. تنظيم الدراسة بالتوقيت الكامل والجزئي (الكرس الساخن) وإعطاء دروس رفع المستوى بدلاً من الدروس الخصوصية التي لا يقدر عليها البعض نتيجة لظروف اقتصادية. وضع نظام للتعليم في المراحل الأولى من دون الدخول في امتحانات. واستخدام المباني المدرسية بطاقة كاملة ولأكثر من مرحلة في نفس اليوم<sup>(14)</sup>.

**ثامناً -** الأخذ بمبدأ توسيع مفهوم التعليم العام: بحيث يشمل جميع المعلومات العامة ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والتقني، والعلمي إن التميز بين أنواع التعليم يجب أن يزول لذا يتطلب أن ينشأ في كل مراحل التعليم (تربوية نظرية) (وتربوية ثقافية) (وتربوية تطبيقية ويدوية).

لذا يجب الأخذ بالنهوض بالتربية التقنية والتوثيق بين التكوين العقلي والتكوين اليدوي. وحتى يكون للتربية الثقافية مفعولها يجب أن يكون هناك تحوير مزدوج في طرائق تقديمها، وقد نأخذ بالتالي لأجل تحسين هذا الجانب في توسيع مفهوم التعليم العام بحيث يؤخذ في الاعتبار:

الاستعانة بالثقافة في تعليم اللغات والتاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع وباقي العلوم التي تدير شؤون الحياة ولا يجوز أن تكون الثقافة مقصورة على العلوم الفيزيائية والطبيعة وحدها.

يجب أن تكون المشاكل الثقافية أو التعليم التقني مرتبطة بمختلف جوانب الحياة. مثلاً: الثقافة والعمل - الثقافة والمجتمع - الثقافة وأوقات الفراغ - الثقافة وآليات المجتمع - الثقافة والمواصلات - الثقافة والبيئة - الثقافة والصحة - الزراعة والصناعة... الخ).

المهم هو المبدأ الذي يشمل منذ البداية فعاليات تطبيقية ويدوية وتعويد التلاميذ على الطرائق المشبعة في الثقافة في مختلف مجالات الحياة<sup>(15)</sup>.

ومن الأمثلة في العالم: ما عرف في ألمانيا أن التربية المتعددة الثقافات تتم في خلال عشر سنوات من مرحلة التعليم الأساسي، وتعتمد هذه التربية على إيجاد روابط متينة بين تربية الطفل والثقافة، وقد توصلت الدراسات هناك إلى إيجاد العديد من المفاهيم التي تتعلق بالتربية المتعددة الثقافات.

وفي فرنسا وإيطاليا: قامت تجارب مفيدة في التربية المتعددة الثقافات تعتمد تلك التجارب على المناوبة بين البرامج وعلى السير بالتعليم سيراً قوياً. تهدف هذه التجارب التربوية:

عدم إشعار التلاميذ بالغبرة والوحشة في المدرسة.  
مسانة التلاميذ على الأخذ بتغذية ميولهم الثقافة والمهنية، وتوفير الجو  
النفسي المناسب.  
إشعار التلاميذ بأنهم مدفوعون من الداخل نحو المعرفة، وأنهم مرتبطون  
بالبيئة التي يعيشون فيها.

#### تاسعاً- الأخذ بمبدأ التنقل بالمجالات المهنية:

فيما يتعلق بإعداد الشباب للعمل والمشاركة في الإنتاج فإن التربية ينبغي  
أن تهدف إلى تكوين الشباب لأجل ممارسة العمل وتجعلهم قادرين على  
التكيف مع مختلف المسؤوليات؛ لذا يتطلب من التربية أن تقدم فرصاً أكثر  
للتنقل في مجالات الوظيفة، وأن تساعد الإنسان في تعديل اتجاهه المهني، أي  
أن تعمل التربية على النهوض بالثانوية التخصصية المهنية أو التقنية، وأن  
تجعل التعليم فيها مقروناً بالتكوين التطبيقي في المعمل ويجب أن يتم ذلك  
التكوين بالتربية المتناوبة والدورات التدريبية المهنية، وإتاحة فرص التأهيل  
المستمر بما يحقق زيادة بالثقافة الثانوية على جانب تخصصه<sup>(16)</sup>.

عاشراً- الأخذ بمبدأ إشراك المؤسسات الموجودة في المجتمع بنشاطها  
التربوي بحسب التخصص:

إن مفهوم التربية المستمرة بالمعنى الكامل يقضي بأن تقوم المؤسسات  
الصناعية والزراعية والاقتصادية والصحية بالنشاط التربوي بحسب  
تخصصها وذلك يعني إشراك المؤسسات الموجودة في المجتمع الخارجة عن  
نطاق المدرسة بدورها في التكوين التقني، ولا تترك للمدرسة وحدها، بحيث

ينشأ تعاون وثيق بين رجال التربية والتجارة والصناعة والزراعة من جهة العمال والمسؤولين من جهة أخرى. ولا بد للتربية أن تلتزم يد المساعدة من بقية المؤسسات الأخرى في المجتمع وذلك لأجل سد الهوة بين المدرسة والمؤسسات العامة والخاصة الموجودة بالمجتمع في التكوين والتدريب، وإتاحة الفرصة لهذه المؤسسات لاستكمال التكوين والتربية بحسب التخصص<sup>(17)</sup>.

وذلك يتطلب من المؤسسات استكمال التكوين اللاحق في التخصص أو في رفع المستوى والكفاية أي الاستفادة من المؤسسات في التكوين داخل المؤسسات التعليمية بحسب التخصص.

**الحادي عشر -** الأخذ بمبدأ التنوع في التعليم العالي: أي العمل على نشر المؤسسات الجامعية التي تؤدي إلى التربية بحسب احتياجات الأفراد والمجتمع. إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة أصبحت اليوم تحتم إجراء تغيير كامل في التعليم العالي، قد يتمثل في إضافة بعض العناصر في التعليم العالي قد يتمثل في إضافة بعض العناصر وتركيبها فوق النظام التربوي القائم بما يحقق احتياجات الأفراد، وبما يكفل التنوع، ومن ثم يتطلب تنوعاً كاملاً في مؤسسات الجامعة، وإجراء تغيير فيها بحسب قضايا المجتمع وحاجاته إلى التطور والتغيير؛ ولذا يطلب النظر في برامج التعليم العالي وفي مناهجه وطرائقه، ويتطلب إعادة النظر في الإطارات الجامعية وفي تكوينها وإعدادها بما يحقق التنوع والتغيير في أهداف التعليم الجامعي، ورفع مستوى التعليم الجامعي بما يحقق متطلبات الواقع والتغير إلى عالم



أفضل بما يحقق احتياجات الأفراد والمجتمع على حد سواء. إن أهم ما يقوم به نظام التعليم العالي في ليبيا" هو تفعيل المستوى الفلسفي والعلمي والاجتماعي والثقافي والتنظيمي و إعداد الطالب لمجتمع المعرفة والحدثة و الاهتمام بالهوية الليبية وتواصله مع العالم الخارجي"<sup>(18)</sup>.

**الثاني عشر -** الأخذ بمبدأ التقييم المستمر وما يكتسبه الطالب من خبرة في نطاق المهنة والتخصص لا بما يملكه من معلومات نظرية أو ما يتحصل عليه من درجات عالية في الامتحانات: لذا فمعايير التقييم ينبغي أن تقيس مدى التقدم الذي يحرزه كل فرد ودرجة مطابقته للمعايير المحددة سلفاً، بمعنى أن التقييم الحقيقي لتحصيل التلاميذ لا ينبغي أن يعتمد على امتحان واحد لأنه لا يفي بالغرض، بل لابد من ملاحقة عمله من خلال كل مرحلة دراسية، والتقييم لا ينصب على المعلومات المحفوظة، بل على تقدير الكفاية الفكرية بالدرجة الأولى، كالقدرة على المحاكمة العقلية والنقد السليم والتمكن من حل المشكلات<sup>(19)</sup>.

#### **التوصيات لأجل تحقيق أهداف المقترح:**

تحقيق توسع متوازن بين الجوانب المختلف للعملية التعليمية والقضاء على الصورة المشوهة لنمو نظام التعليم في ليبيا.

توفير الأعداد اللازمة من المعلمين والإداريين الذين يستلزمهم نمو التعليم السريع في السنوات المقبلة مع الإسراع في التأهيل والتدريب أثناء الخدمة واحتواء الأعداد المكثسة في ما يسمى (بالمكب في العهد السابق) وتدريبهم وخلق التوازن بين أعداد المعلمين من جهة وأعداد الطلاب من جهة أخرى.

توفير البنية التحتية اللازمة للتوسع في التعليم في السنوات الأخيرة وتحقيق التوازن بين الزيادة المتوقعة في أعداد الطلاب والزيادة المتوقعة في أعداد الصفوف والأبنية المدرسية والتجهيزات، ووضع الأولويات في التنفيذ والمتابعة بحسب خطط التنمية في الدولة الحديثة.

تحقيق الربط بين التوسع في التعليم وحاجات السوق الاقتصادية والاجتماعية، أي تغيير بنية التعليم ومناهجه وطرائق التعليم وسياسة القبول في مستويات التعليم وفروعه، بحيث يؤدي ذلك كله إلى تخريج الأعداد اللازمة التي تتطلبها المشروعات الاقتصادية المنتجة في الدولة، لا إلى تخريج أعداد من العاطلين والأميين.

استخدام الموارد المالية المتاحة للتربية والتعليم أحسن استخدام، بحيث يقضي على الهدر المبرمج والإسراف والضياع في الإنفاق، بحيث نعمل على تخريج دفعات جيدة يستفاد منها وبما نحقق حاجات سوق العمل. إشراك المختصين والجامعات والهيئات العالمية في إصلاح منظومة التعليم في ليبيا.

### الهوامش

- 1- ايدجار فور وآخرون تعلم لتكون، ترجمة حنفي بن عيسى، اليونسكو | الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر سنة، ص234.
- 2- دايفيد ايستانس، التعليم في المجتمع الحديث، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1991 ص20.
- 3- سعد مرسي أحمد التربية والتقدم عالم الكتاب، الطبعة الثالثة القاهرة، 1991م، ص145.
- 4- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص234.
- 5- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص235.
- 6- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص237-239.
- 7- عبدالله عبد الدائم. التربية في البلاد العربية، دار العلم للملايين بيروت، 1979 ص66.
- 8- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص242-.
- 9- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص246-247.
- 10- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص252.
- 11- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص282.
- 12- التعليم الاساسي في الجزائر، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1992، ص31.
- 13- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص257.

- 14- علي الحوات، تطوير وتجديد بنيات التعليم العالي في ليبيا وآفاق المستقبل، الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس، عدد9، 2005ص57.
- 115- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص264.
- 16- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص247.
- 17- ايدجار فور وآخرون مرجع سابق، ص265-267
- 18- عبدالله عبد الدائم مرجع سابق، ص66.
- 19- طارق منصور، أفكار ورؤى لتطوير التعليم، الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس، 2005ص264